الأمم المتحدة

A/33/392
S/12939
27 November 1978
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والثلاثون
البندان ٤٧ و ٥٠ من جدول الاعمال
نزع السلاح العام الكامل
تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي

مجلس الامن
السنة الثالثة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، وموجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة

اتشرف بأن احيل اليكم اعلان الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، الذى اعتمد في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية المعقود في موسكو في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ .

اكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم الاعلان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البندين ٤٧ و ٥٠ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) أ . تروياتوفسكي
الممثل الدائم لاتحاد جمهوريات
الاشتراكية السوفياتية

Digitized by UN Library Geneva

المرفق

اعلان الدول الاطراف في معاهدة وارسو الصادر عن اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية المعقود في موسكو في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨

قام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، والجمهورية البولندية الشعبية ، والجمهورية التشيكوسلوفاكية الاشتراكية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية ، والجمهورية الهنغارية الشعبية ، الممثلة في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية للدول الاطراف في معاهدة وارسو الذى انعقد في موسكو في ٢٢ — ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، بالنظر في المسائل الراهنة المتعلقة بتطور الحالة في اوروبا ، وتبادلت الآراء حول بعض المسائل التي تمس الحالة الدولية ككل .

وقد تركزت المناقشة حول اتخاذ مزيد من الخطوات في النضال من اجل تطوير عملية الانفراج ، وفي سبيل نزع السلاح .

وأشار المشتركون في الاجتماع الى ان تصميم الشعوب وجميع القوى التقدمية والمحبة للسلم في السنوات الاخيرة على وضع حد لسياسة العدوان والاضطهاد التي تنتهجها الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد قد صار متنامي القوة ، والى ان النضال في سبيل السلام ، والانفراج ، وانهاء سباق التسلح ، والحرية والتقدم الاجتماعي ، والتعاون الدولي السلمي المتكافئ ، القائم على الاحترام المتبادل للاستقلال الوطني والسيادة القومية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية شهد مزيدا من التطور . وقد اسفر هذا النضال عن تحقيق نجاح باهر . فقد ظهر اتجاه الى تخفيف حدة التوتر الدولي على اساس الاعتراف بتساوى جميع الدول في الحقوق واحترامها ، وبدأ يؤثر على التطور العام للشؤون العالمية .

وفي الوقت نفسه ازداد نشاط قوى الامبريالية والرجعية التي تسعى الى اخضاع الدول والشعوب المستقلة لسيطرتها ، وتصعيد سباق التسلح ، والتدخل المكشوف في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، مما يشكل تهديدا لعملية الانفراج ويتعارض مع تطلع الشعوب الى السلم والحرية والاستقلال والتقدم .

وبشكل عام ، اكدت التطورات تقييم الدول الاطراف في معاهدة وارسو في اعلانها " من اجل آفاق جديدة في الانفراج الدولي ، ومن اجل بناء صرح الامن وتنمية التعاون في اوروبا " الصادر عن اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية المعقود في بوخارست عام ١٩٧٦ .

وأبدى المشتركون في الاجتماع اهتماما خاصا بالمسائل المتعلقة بتعزيز الامن وتنمية التعاون في اوروبا ، وأشاروا الى ان تغييرات مواتية ذات مغزى قد حدثت في القارة الاوروبية . وقد سهل

Digitized by UN Library Geneva

ذلك تطور العلاقات بين بلدان القارة بروح من المبادئ الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، وبالاعتراف العام بالحدود القائمة بين الدول الاوروبية وبحرمة تلك الحدود وهو امر يتسم بأهمية جوهرية بالنسبة الى الامن الدولي . وقد ساعد تذليل العقبات الكأداء في طريق تحسين العلاقات بين دول اوروبا في جعل هذه العلاقات اكثر سلاسة وفي اكتسابها مضمونا اغنى ومحتوى اكثر تنوعا ، وفي النهوض بتوسيع نطاق التفاهم المتبادل بين الشعوب .

وقد تم في الفترة منذ انتهاء مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، انجاز عمل مفيد بهدف تنفيذ المبادئ والاتفاقات التي وضعت في المؤتمر وبذا يكون الاساس قد ارسي لبداية طيبة في هذا الصدد . وقد اكدت التطورات ان البرنامج الطويل الاجل للامن والتعاون في اوروبا ، المتمثل في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاوروبي يحدد بشكل صائب الاتجاهات الرئيسية للاعمال الايجابية التي تخدم مصلحة السلم ، وانه يوفر التوجيه بشكل يعول عليه لتلك الاعمال .

وفي سياق تنفيذ اتفاقات هلسنكي ، تعقد الاجتماعات بصورة متزايدة التكرار والتواتر بين زعماء الدول التي اشتركت في المؤتمر الاوروبي ، مما يعزز تنمية التعاون الدولي ذي النفع المتبادل على قدم المساواة ، بما في ذلك التعاون على اساس طويل الاجل .

لقد اصبح قوام الاتصالات السياسية بين الدول الاوروبية اقوى عضدا بشكل ملحوظ ، وتحسن تفهم كل منها لمواقف الاخرى وآرائها ومصالحها المشروعة ، وهي عملية لعب اتساع العلاقات الثنائية فيها دورا هاما ومفيدا . وقد وجدت امكانيات جديدة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني ذي النفع المتبادل بين الدول الاوروبية ، وخاصة في مجال التعاون الاقتصادي ، كما رسمت خطوات عملية محددة لتحقيق هذه الامكانيات . وتجري الاستعدادات للدعوة الى عقد مؤتمر اوروبي بشأن حماية البيئة ، وبدأت المحافل المناسبة في النظر في مسألة عقد اجتماعات مماثلة تتناول التعاون في ميادين النقل ، والطاقة وعدد من المجالات الاخرى . وجرى توسيع نطاق التبادل الثقافي وصار اغنى وأكثر تنوعا في مضمونه ، وتطورت الاتصالات في المجالات الانسانية الاخرى .

ومما له اهميته ان جميع المشتركين في المؤتمر الاوروبي اكدوا من جديد في اجتماع بلغراد استعدادهم للمضي في هذه العملية التي بدأت في المؤتمر رغم عدم التوصل الى اتفاق في الاجتماع على عدد من المقترحات العملية الاساسية البناءة ، ومنها ما يتصل بالجوانب العسكرية للامن . ويمكن توقع الخروج باسهام مفيد في تطوير التعاون في اوروبا من التدابير المتعددة الاطراف بشأن المسائل المحددة التي تم الاتفاق عليها في اجتماع بلغراد : وهي عقد اجتماع للخبراء لاعداد منهج متعارف عليه لتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، واقامة محفل علمي اوروبي ، وعقد مؤتمر للخبراء في مجال التعاون الاقتصادي والعلمي - التقني والثقافي في منطقة البحر المتوسط . ومما له اهمية ايجابية التفاهم على ان يتم في مدريد عام ١٩٨٠ - ضمن نطاق العملية المتعددة الاطراف التي بدأت في المؤتمر الاوروبي - عقد الاجتماع التالي لممثلي الدول التي اشتركت في المؤتمر . وتنتظر شعوب القارة ان يساعد اجتماع مدريد عمليا في تعزيز قضية الامن والتعاون في

Digitized by UN Library Geneva

اوروبا وأن يسهم ، بشكل خاص ، في التقدم في مجال الانفراج العسكرى ونزع السلاح . وتعرب البلدان الاشتراكية الممثلة في المؤتمر عن تصميمها على ان تسهم في انجاح الاجتماع .

غير انه كان واضحا منذ البداية ان التقدم المطرد في الطريق الذى مهده المؤتمر الاوروبي ، شأنه شأن تعزيز السلم في كافة اصقاع العالم ، لا يمكن ان يصبح حقيقة واقعة الا اذا عملت كل الدول باستمرار في هذا الاتجاه .

ومما يدعو الى الاسف ان سير الاحداث لم يتبع تماما هذا الخط . فهناك انتهاكات واضحة للمبادئ المتعارف عليها بصورة عامة للعلاقات بين الدول ، وتهديدات خطيرة للسلم والامن الدولي ، ولحرية الشعوب واستقلالها . وتجرى محاولات لوقف عملية تحسين العلاقات الدولية بل ودفعها في الاتجاه المعاكس . ولم توقف عملية تعزيز القوات والسلاح في القارة الاوروبية وانما هي مستمرة ؛ ولم يتم التوصل بعد الى اية اتفاقات فعالة في ميدان الانفراج العسكرى ونزع السلاح ، مما يهدد عملية تعزيز السلم في اوروبا . اما العقبات التي تعتور طريق التعاون الاقتصادى والعلمي ـ التقني فلم تزل وانما زيدت في بعض المجالات . ويجرى شن الحملات السياسية المعادية ضد البلدان الاشتراكية والاحزاب الشيوعية والعمالية والقوى الديمقراطية التقدمية الاخرى .

ان الاهداف التي تسعى اليها القوى الامبريالية والرجعية في هجومها على المكاسب التي احرزتها الشعوب في نضالها الشاق من اجل احلال سلم دائم وتحقيق الامن الدولي ، هي العدوان ، واستعادة التسلط المفقود ، والسيطرة على الدول الاخرى . وترى الدول الممثلة في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية انه لا بد من لفت انظار كل القوى المحبة للسلام الى ان كل ذلك يلحق اضرارا جسيمة بقضية تعزيز السلم والامن وتنمية التعاون الدولي .

وان جهود القوى الامبريالية والرجعية الرامية الى تعقيد الحالة الدولية لا بد ان تلقى معارضة حازمة من لدن اولئك الذين يضعون فوق كل اعتبار مصالح السلم وحق الشعوب في الحياة والعمل في هدوء ومن جانب جميع من يعتبرون القضاء على خطر الحرب واحدا من اهم اهداف الحاضر .

ان الدول المشتركة في مؤتمر اللجنة السياسية الاستشارية ، اقتناعا منها بأن دوام تعزيز قوى السلم والتقدم قادر على احراز منجزات جديدة وهامة في الكفاح في سبيل السلم وحرية الشعوب ، تعلن عن تصميمها على ان تمد ، عاملة مع غيرها من الدول المحبة للسلم ، وكافة القوى التقدمية والديمقراطية والجماهير الشعبية العريضة ، تنفيذ وثيقة هلسنكي الختامية ، بزخم جديد ، بوصفها كلا لا يتجزأ ، وأن تتوصل الى اتفاق على تدابير وخطوات محددة لتطوير التعاون وتحقيق الامن الحقيقي في القارة الاوروبية وفي انحاء العالم اجمع . وهي مستعدة للمشاركة بمنتهى النشاط والحمية في تسوية اهم المشاكل الدولية .

ان الخطر الرئيسي الذى يتهدد السلم والامن الدوليين ، وتخفيف حدة التوتر الدولي ،

Digitized by UN Library Geneva

واستقلال الشعوب وتنميتها الاقتصادية والسياسية ، هو استمرار واشتداد سباق التسلح ، وتعاظم سرعته ونطاقه .

ومما يعبر عن اشتداد سباق التسلح الذى تتحمل مسؤوليته اشد دوائر الامبريالية عدوانا ، اتخاذ مجلس منظمة معاهدة شمال الاطلسي في دورته المعقودة في واشنطن قرارات بزيادة الاعتمادات العسكرية عشرات بلايين الدولارات بالاضافة الى ميزانياتها العسكرية المتضخمة اصلا ، وكذلك البرامج الجديدة التي تمتد عدة عقود والتي تستهدف تطوير القوات المسلحة وتزويدها بأنواع متزايدة الفتك من اسلحة الابادة الجماعية . ان الهدف من هذه القرارات ، التي تفضي الى زيادة سباق التسلح ومن الاجراءات الاخرى لحلف شمال الاطلسي التي تتخذ شكل التظاهرات العسكرية ، هو ان تحقق بلدان حلف شمال الاطلسي تفوقا عسكريا على البلدان الاشتراكية وغيرها من بلدان العالم ، كما تفرض ارادتها على الدول المستقلة ، وتقمع نضال الشعوب من اجل التحرر الوطني والاجتماعي .

ان هذه التدابير تناقض تماما احكام الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ؛ فهي تقيم عقبات جديدة على طريق التفاهم المتبادل والتعاون السلمي بين دول وشعوب اوروبا . وتتطلب مصالح السلم ان تنبذ البلدان الاعضاء في حلف شمال الاطلسي القرارات التي اتخذتها ، وأن تتبع طريق نزع السلاح وخلق مناخ من السلم والتفاهم والثقة المتبادلين فيما بين كل الدول التي شاركت في المؤتمر الاوروبي .

وان البلدان الاشتراكية الاطراف في معاهدة وارسو تقف بحزم ضد سياسة تصعيد سباق التسلح ومحاولات الابتزاز العسكرى . وهي تؤكد من جديد انها لم تسع ابدا ولن تسع الى احراز التفوق العسكرى ؛ فجهودها العسكرية موجهة وستظل موجهة دائما بشكل خالص نحو ضمان طاقتها الدفاعية . وهي تؤمن اساسا بأنه ينبغي المحافظة على التوازن العسكرى في اوروبا والعالم لا بزيادة السلاح وانما بخفضه وبالتحول بعزيمة راسخة الى تدابير محددة لتحقيق نزع السلاح ، لاسيما نزع السلاح النووى . ان زيادة حدة سباق التسلح وتوسيع نطاقه والعمل على ادخال تحسينات اضافية على منظومات الاسلحة قد تكون لها عواقب متزايدة الخطورة على شعوب العالم .

وعليه فان الدول الممثلة في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية تعتقد ان اهم مهمة للسياسة الدولية في ظل الظروف الراهنة هو احراز نجاح مبكر وحاسم في المحادثات بشأن وقف سباق التسلح ونزع السلاح . فهذا ما تقتضيه المصالح الاساسية لشعوب العالم والبشرية جمعاء والحضارة . وهي تلاحظ بارتياح ان هذا الرأى يلقى مشاركة واسعة في جميع انحاء العالم . ويتحدث القادة السياسيون في بلدان كثيرة ، وكذلك قطاعات عريضة من المجتمع وعامة الناس ، باصرار متزايد ، عن مناهضتهم للتسارع الشديد في سباق التسلح مما يهدد سلم الدول وأمنها ، ويعربون عن تأييدهم لاتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح .

ان سباق التسلح يلجم التقدم الاقتصادى والاجتماعي . ويزيد من صعوبة التعاون بين الدول ، ويضع عقبات اكبر فأكبر في طريق الجهود المبذولة لسد الفجوات في التنمية الاقتصادية بين البلدان ولحل المشاكل العالمية الاخرى التي يتوقف عليها مستقبل البشرية .

Digitized by UN Library Geneva

ولا يمكن ان يقوم سلام مستقر في ظروف تنمو فيها القدرة على التدمير سريعا في ترسانات الدول ، وهي قدرة تكفي الآن بالفعل — اذا وضعت موضع التنفيذ — لأن تجعل مصير الانسان على الارض موضع تساؤل . ان سباق التسلح يلحق ضررا متزايد الخطورة بعملية تخفيف حدة التوتر الدولي .

وثمة سبب آخر يستلزم وقف سباق التسلح دون ابطاء ، وهو ان التطور السريع في التكنولوجيا العسكرية ، وخاصة احتمال ظهور انواع ومنظومات جديدة من اسلحة التدمير الشامل ، قد يزيد من تعقيد عملية البحث عن حلول عملية لمسائل نزع السلاح وتحقيقها .

ان ما تحتاج اليه شعوب العالم ليس استحداث منظومات جديدة من القذائف النووية ، او غواصات جديدة مزودة بقذائف تسيارية ، او قذائف انسيابية ، وانما الكف التام عن صنع اسلحة نووية من كافة الانواع وتحويل الطاقة النووية لاستخدامها في الاغراض السلمية .

ان ما يلبي اماني البشرية ليس تحسين الانواع الموجودة من اسلحة التدمير الشامل ولا استحداث اسلحة جديدة بما في ذلك الاسلحة النيوترونية ، وانما وقف وتحريم صنع كافة انواع هذه الاسلحة .

وان ما تحتاج اليه شعوب العالم ليس زيادة تطوير وتحسين الاسلحة التقليدية وتعزيز قدرتها التدميرية وانما خفض القوات المسلحة والاسلحة دون تقليص امن اية دولة ، والانتقال الى اتخاذ تدابير فعالة من شأنها تخفيف التوتر الدولي والعمل بنزع السلاح .

وان الدول الاشتراكية الممثلة في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية ترى بحزم انه لا بد من اتخاذ تدابير فعالة على هذه الاسس ، تدابير قادرة على وقف تنامي الامكانات العسكرية للدول — وعلى رأسها امكانات الدول التي تملك قوة عسكرية ضخمة — مما يمكن ان يؤدي الى نزع السلاح الفعلي .

ولقد قدمت الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح في صيف ١٩٧٨ والى الدورة الحالية للجمعية العامة ، مقترحات حول كامل سلسلة المشاكل التي تواجه وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

والمهمة الاولى في هذا الصدد تتمثل في بدء محادثات لوقف صنع الاسلحة النووية من كافة الانواع والخفض التدريجي للمخزون من هذه الاسلحة الى ان تصفّى تماما . وفي محاذاة ذلك من الضروري تحقيق حظر استخدام الاسلحة النووية في جميع الاوقات وقيام جميع الدول بنبذ استخدام القوة في علاقاتها ببعضها بعضا . وتؤيد الدول الاطراف في معاهدة وارسو المقترحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية اخرى حول هذا الموضوع . وهي ترى ان من الضروري التوصل الى اتفاق دون مزيد من الابطاء على بدء المحادثات حول هذه المسائل على ان تكون الدول النووية من المشتركة فيها وليست الوحيدة فيها . وكلما امكن الاسراع في تحديد موعد معين لهذه المحادثات كان ذلك افضل .

Digitized by UN Library Geneva

وتعلق الدول الاطراف في معاهدة وارسو اهمية كبيرة على توصل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية الى اتفاقات بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ومما له اهمية فائقة ، في رأيها سرعة اتمام المحادثات السوفياتية الامريكية حول الاتفاق الثاني الخاص بالحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية والانتقال الى ابرام اتفاقات جديدة بشأن خفض هذه الاسلحة بمشاركة الدول النووية الاخرى .

ومن شأن احراز تقدم في خفض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ان يساعد على خفض مستوى المواجهة العسكرية في العالم وأن يعزز المضي في طريق الانفراج والسلم والامن الدولي . وسوف ترحب شعوب العالم بهذا التحول في اتجاه الاحداث .

وتؤيد الدول الممثلة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية الانتهاء السريع ايضا من المحادثات الجارية حول جوانب اخرى للحد من سباق التسلح وانهائه : الحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية ؛ ودعم نظام عدم انتشار الاسلحة النووية لاعطاء جميع الدول دون اى تمييز فرصة لاستخدام الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية في الاغراض السلمية في ظل رقابة دولية فعالة وفقا لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛ وحظر استحداث انواع ومنظومات جديدة من اسلحة التدمير الشامل ؛ وحظر وتصفية الاسلحة الكيميائية ؛ والحد من النشاط العسكري في المحيط الهندي توطئة لخفضه في وقت لاحق ؛ وتقييد بيع وتسليم شحنات الاسلحة التقليدية .

ولكل من هذه المواضيع اهميته الخاصة من حيث دعم السلم والامن لشعوب العالم . وقد بلغت المحادثات بشأن كل من هذه المواضيع مرحلة متقدمة تقريبا ، وفيها تتصل المناقشة والبحث عن حلول ليس فقط بالافكار العامة وانما ايضا بمسائل ذات صلة بالعتاد العسكري . وقد ساهمت الدول الاشتراكية التي اشتركت في المحادثات المعنية ، ومازالت تساهم ، بجهد بنّاء جدا في سبيل احراز تقدم في هذه المحادثات ، وقد تقدمت بمبادرات للمساعدة في التغلب على العقبات التي تعترض الطريق . كما انها على استعداد لمواصلة الجهد متحلية بهذه الروح في سبيل انجاح المحادثات . غير انه ينبغي ان يكون من الواضح تماما انه لا سبيل الى التوصل الى نتائج عملية الا اذا اتبع جميع المشتركين في المحادثات نهجا بناء .

ومن افعل الطرق وأكثرها واقعية لوقف سباق التسلح خفض الميزانيات العسكرية ، وخاصة ميزانيات الدول التي تملك امكانات اقتصادية وعسكرية كبيرة . والبلدان الاشتراكية على استعداد للتوصل الى اتفاق بشأن حسم هذه المشكلة ذات الاهمية الكبيرة ، وبشأن خفض الميزانيات العسكرية سواء كان ذلك بنسب مئوية متساوية او بمقادير متماثلة من حيث القيمة المطلقة . وتقوم الامم المتحدة بدراسة اقتراحات هذه البلدان فيما يتعلق بهذا الموضوع ، بما في ذلك الاقتراح الخاص بتجميد الميزانيات العسكرية في مستواها الحالي والشروع في خفضها فورا .

ان من شأن تنفيذ هذا التدبير ليس فقط وضع حدود معينة لسباق التسلح بل ايضا تحرير مبالغ كبيرة لاستخدامها في الاغراض السلمية من اجل التنمية في مجالات الصناعة والزراعة ، والعلوم ،

Digitized by UN Library Geneva

والثقافة والتعليم ، وفي زيادة تقديم المعونة الى البلدان النامية للاسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ، ومن اجل حماية البيئة . وسوف يمثل هذا كسبا ملموسا لقضية نزع السلاح ولرفاه جميع الشعوب .

وتعلق الدول الاشتراكية الاطراف في معاهدة وارسو ، بوصفها دولا اوروبية ، اهمية خاصة بطبيعة الحال على مسألتي الانفراج العسكرى ونزع السلاح في اوروبا .

وتؤكد من جديد تصميمها على العمل من اجل تنفيذ الحكم المعروف جيدا الذى تضمنته الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا بشأن الحاجة الى تنفيذ تدابير فعالة تستهدف تقليل خطر المواجهة العسكرية وتشجيع نزع السلاح ويكون من شأنها ان تكمل الانفراج السياسي وتدعم الامن في اوروبا .

وتسعى هذه البلدان بكل طريقة ممكنة للاسهام في نجاح المحادثات بشأن اجراء خفض متبادل في القوات والاسلحة في اوروبا الوسطى ، عمدت ، تحقيقا لهذه الغاية ، الى القيام بصورة متكررة ، اثناء سير المحادثات ، بطرح مقترحات بنّاءة بشأن طرق حل القضايا الاساسية موضع البحث . ويتمثل الجهد الرئيسي الجديد لهذه الدول الذى يستهدف احراز تقدم حاسم في المحادثات ، في الاقتراح المقدم في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٨ والذى يشمل المجموعة الكاملة للمشاكل المطروحة للمناقشة ، ويؤمّن تعادل القوات المسلحة للجانبين في المجال الخاضع للتخفيضات ، مع احداث خفض كبير في مستويات القوات الى ادنى من المستويات الحالية . على ان التقدم لن يتحقق الا اذا اتسم رد الجانب المقابل ايضا بروح بناءة .

وسيسعى المشتركون في الاجتماع ايضا لطرح مسائل الانفراج العسكرى وتشجيع نزع السلاح في اوروبا للدراسة في الاطار المشترك للامن الاوروبي ، باشتراك جميع الدول التي وقعت وثيقة هلسنكي النهائية .

ان الدول الاشتراكية الاطراف في معاهدة وارسو على استعداد لعقد محادثات بشأن جميع جوانب مشكلة انهاء سباق التسلح ، بما في ذلك تلك الجوانب التي لم تجر بشأنها اية محادثات بعد ، سواء كان ذلك على الصعيد الاوروبي او العالمي ، وسواء تعلقت المحادثات بمناطق منفصلة او شملت العالم بأسره . وينطبق هذا ،على سبيل المثال ،على مسألة الحد من عناصر الامكانات العسكرية لكلا الجانبين في اوروبا والتي تشكل في الوقت الراهن مصدرا لقلق كل منهما .

ولا يوجد نوع من السلاح ليست الدول الاشتراكية الممثلة في المؤتمر على استعداد للحد منه او تخفيضه على اساس الاحترام الدقيق لمبدأ الامن غير المنقوص لكل من الطرفين . وهي على استعداد كذلك لكي تدرس ، باكبر قدر من العناية ، مقترحات الدول الاخرى بشأن مسألة الانفراج العسكرى ونزع السلاح .

وتعتبر الدول الممثلة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية ، وهي تعلن عن رغبتها في بذل مزيد من الجهد جنبا الى جنب مع الدول الاخرى في سبيل الوصول الى حل ناجح للمسائل المتعلقة بانهاء سباق التسلح ونزع السلاح ، ان من الضرورى التشديد على اهمية الثقة في العلاقات

Digitized by UN Library Geneva

بين الدول . وتعلن انها تؤيد بقوة الاحترام الدقيق لمبدأ عدم استعمال القوة او التهديد بالقوة في العلاقات بين الدول ، ولضرورة تسوية جميع المنازعات بالوسائل السلمية وحدها عن طريق المفاوضات .

ووفقا لذلك ، تؤيد الدول الاشتراكية الممثلة في الاجتماع تنفيذ التدابير التالية :

- ابرام معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، تنص على التزام جميع الدول بنبذ استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في جميع أشكالها ومظاهرها ، بما في ذلك فرض حظر على استعمال الأسلحة النووية ؛

- التقيد الصارم من جانب جميع الدول التي اشتركت في المؤتمر الأوروبي بالالتزام بعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في علاقاتها مع بعضها البعض ؛

- تنفيذ الاقتراح الداعي بأن تتعهد كل دولة اشتركت في المؤتمر الأوروبي بألا تكون أول من يستعمل الأسلحة النووية ضد دولة أخرى ، وبأن تعمد الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الأطراف في معاهدة وارسو الى عدم زيادة عدد الأعضاء في حلفيهما والى قصر نطاق التدريبات العسكرية لكل من الجانبين في اوروبا في حدود ٠٠٠ ٥٠٠ الى ٠٠٠ ٦٠ رجل ؛ وبضرورة توسيع نطاق تدابير بناء الثقة ، التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الاوروبي ، لتشمل منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛

- تدابير لتعزيز ضمانات أمن الدول غير النووية ، بما في ذلك نبذ استعمال الأسلحة النووية ضد الدول التي لا تملك أسلحة نووية ولا توجد تلك الأسلحة في اقاليمها ، وللكف ، كذلك ، عن وزع الأسلحة النووية في اقاليم الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر .

وللدول غير النووية ، التي لا توجد أسلحة نووية في اقاليمها ، الحق في الحصول على ضمانات بعدم استعمال الاسلحة النووية أو أية أسلحة أخرى ضدها ، وفقا لمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها .

ان الدول المشتركة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية تعارض زيادة القوات والأسلحة في اقاليم الدول الأخرى . وقد أكدت هذه الدول من جديد موقفها الثابت فيما يتعلق بابرام اتفاقات بشأن تخفيض القوات والأسلحة ، كي يتسنى بذلك بذل جهود جديدة على الصعيد الدولي لازالة القواعد العسكرية الموجودة في أقاليم بلدان أخرى وسحب القوات الأجنبية من أراضي الدول الأخرى ، ومن أجل اقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم في مختلف الأقاليم ، بما في ذلك أوروبا .

كذلك يعيد المشتركون في الاجتماع تأكيد استعدادهم لحل منظمة حلف وارسو في وقت واحد مع حل منظمة حلف شمال الأطلسي واستعدادهم للقيام ، كخطوة أولى ، لتصفية المنظمتين العسكريتين واجراء تخفيض متبادل للنشاط العسكري . وسوف يشكل ذلك تقدما رئيسيا في عملية اقامة السلم الدائم .

وتدرك الدول الاشتراكية جيدا أن حل المشاكل المتصلة بانهاء سباق التسلح ونزع السلاح هو مسألة عسيرة تستدعي بذل جهود ضخمة وتوفر الارادة لتحقيق هذه الغاية . وترى هذه الدول أن المناقشة الواسعة التي دارت بشأن التدابير العملية الرامية الى انهاء سباق التسلح وتحقيق

Digitized by UN Library Geneva

نزع السلاح ، في الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، مناقشة هامة ومفيدة ، وقد اعتمدت تلك الدورة أيضا مقررات بشأن تحسين أجهزة المحادثات تحقيقا لتلك الغاية . ومن المهم الآن الشروع في خطوات عملية لتنفيذ الأفكار والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية المعتمدة في تلك الدورة ، وللقيام ، على الصعيد الدولي ، ببذل جهود أكثر مثابرة للبدء في عملية نزع السلاح . ويمكن اعطاء دفعة قوية لهذه القضية بكاملها بالعمل ، في أقرب وقت ممكن ، على عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تشترك فيه جميع الدول .

كذلك فان الدول الممثلة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية ، تدرك أن هناك أعداء أقوياء لقضية انهاء سباق التسلح ، وعلى رأسهم الدوائر الامبريالية والاحتكارات التي تعمل باستمرار على التوسع في انتاج الأسلحة وزيادة المخزون منها كوسيلة لجني الأرباح والسيطرة على البلدان والشعوب المستقلة وفرض ارادتها عليها . بيد أن المشتركين في الاجتماع على ثقة من امكان التغلب على اولئك الأعداء ، اذا ما تمت تعبئة وتوحيد جميع القوى المعاصرة المهتمة بصيانة السلم وتعزيزه من أجل تحقيق تلك الغاية .

وأساس ثقة هذه البلدان النتائج التي أحرزت بالفعل ، والتي تتجسد في سلسلة المعاهدات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف التي حدّت من جوانب معينة من سباق التسلح والتي أبرمت خلال العقد ونصف العقد الماضيين . وان المصالح الحيوية لشعوب العالم لتقتضي اجراء الكثير في هذا الصدد اليوم .

ان من الممكن احراز تقدم حاسم في انهاء سباق التسلح . لذلك ، ينبغي ألا يدخر أي جهد في سبيل جعل هذا التقدم حقيقة واقعة .

وقد رأت وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، والجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية ، والجمهورية الهنغارية الشعبية ، أثناء تبادل الآراء ، بشأن مسائل دولية أخرى ذات أهمية مشتركة ، أن من الضروري التأكيد بأن السياسة الامبريالية ، الموجهة ضد الشعوب التي تكافح من أجل التحرر من الاضطهاد الاستعماري والعنصري ، وضد الاستعمار الجديد ، ومن أجل الاستقلال والتقدم الاجتماعي ، تمثل أيضا تهديدا للانفراج الدولي .

لذلك ترى هذه الدول أن من الضروري أن تذكر ، قبل كل شيء ، أن سياسة الامبريالية ما تزال ترمي الى تحقيق الغايات ذاتها ، وان كانت قد اصبحت أكثر صقلا منذ عهد قريب . ان قوى الامبريالية تلجأ ، بصورة متزايدة على الدوام ، الى استخدام أساليب كاثارة العداء والنزاع بين شعوب الدول المحررة حديثا ، وارسال الأسلحة والمرتزقة لمساعدة عملائها ، وايجاد كافة أنواع التحالفات العسكرية بين البلدان التي توجد فيها أنظمة موالية للامبريالية . وترمي كل هذه الأساليب الى تعزيز مواقع تلك القوى في اقتصادات وسياسات البلدان في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية او على الأقل الى الاحتفاظ بسيطرة تلك القوى على هذه البلدان . كذلك فان الدوائر

Digitized by UN Library Geneva

ذات النفوذ التابعة للدول الامبريالية والاحتكارات الدولية لم تعدل ، كما أثبتت التجربة ، عن اساليبها "التقليدية" لادامة اخضاع البلدان والشعوب وللتدخل العسكرى ، والتدخل الصارخ في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ، وانتهاك حقوقها السيادية .

ان الدول الاشتراكية قد عارضت وستعارض هذه السياسة ، التي تتناقض مع المتطلبات الموضوعية للتطور التاريخي للجنس البشرى . وتؤكد الدول الاشتراكية من جديد تضامنها مع كفاح الشعوب ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، وضد أى شكل من أشكال السيطرة والاضطهاد . وقد أيدت وستظل تؤيد القوى التي تحارب من أجل التحرر الوطني وكذلك شعوب البلدان المحررة حديثا فيما تشنه من كفاح شاق لدعم استقلالها وحريتها ، بما في ذلك حقها في ان تختار بحرية طريقها في التنمية الاجتماعية ، وضمان السلامة الاقليمية لبلدانها وكذلك استقلالها وسيادتها . وتؤكد هذه الدول من جديد عزم بلدانها الثابت على مواصلة تنمية التعاون الشامل والعلاقات الودية مع الدول الناشئة التي تأخذ بالنهج الاشتراكي .

وتؤيد الدول الاشتراكية بشدة شعبي زمبابوى وناميبيا في نضالهما المتجدد من حب الذات من أجل نيل الاستقلال الوطني في وقت مبكر . وتعرب عن تعاطفها مع النضال العادل لشعب جنوب افريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصرى وكافة أشكال التمييز العنصرى . وتدين المحاولات التي ترمي الى فرض حلول الاستعمار الجديد على شعوب زمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا ، وهي حلول تعد غريبة على تلك الشعوب ومن شأنها ان تفضي الى اندلاع نزاعات جديدة في تلك المنطقة .

وهي تؤكد من جديد موقفها المبدئي المتعلق بتأييد اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط والتوصل الى تسوية سياسية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط التي ينبغي أن تشمل : انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، بما في ذلك انشاء دولته هو ، وضمان الوجود المستقل والآمن لكافة دول تلك المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل . وستظل تناضل مع الدول والشعوب العربية ومع جميع القوى التقدمية من أجل ايجاد هذه التسوية ، وهي تسوية لا يمكن ان تتحقق الا باشتراك جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

وتؤيد الدول ، الممثلة في الاجتماع ، المبادرات البناءة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي تهدف الى تحقيق الهدف الوطني لشعب كوريا ، وهو اعادة توحيد البلد على نحو مستقل وبطريقة سلمية وديمقراطية ودون أى تدخل أجنبي .

وتتمسك الدول الاشتراكية في علاقاتها مع البلدان المحررة حديثا تمسكا حازما بمبادئ المساواة ، والاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الاقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون ذى الفائدة المشتركة . ولا تسعى البلدان الاشتراكية الى الحصول ، في أية بقعة من العالم على منافع خاصة ولا تمارس الضغط لاقامة القواعد العسكرية أو تتصيد الامتيازات . وبما انها تقف أساسا ضد السياسة الامبريالية الرامية الى ايجاد دوائر نفوذ ، فهي نفسها لا تشترك أبدا في التكالب على هذه المجالات .

../..

Digitized by UN Library Geneva

وانطلاقا من سياستها الاساسية الرامية الى تعزيز السلم والأمن في العالم ، تؤيد البلدان الاشتراكية ، الممثلة في الاجتماع ، تأييدا ثابتا ، تسوية المنازعات بين الدول المحررة حديثا ، وبين جميع الدول عموما ، بالطرق السياسية السلمية ، عن طريق المفاوضات .

ويشدد المشتركون في الاجتماع على ما يتسم به الكفاح من أجل ازالة التخلف ، واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي ، واقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ونبذ كافة أشكال التمييز ، ووضع حد لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للبلدان النامية من جانب الاحتكارات الامبريالية ، من أهمية خاصة بالنسبة لتقدم البشرية بأسرها . ويعتبرون هذا بمثابة استمرار مباشر للنضال ضد الامبريالية والاستعمار .

ويعلنون أيضا عن تأييدهم لاشتراك جميع الدول ، بصرف النظر عن نظامها الاجتماعي ، وموقعها الجغرافي ، وحجمها ، وقوتها الاقتصادية والعسكرية ، بصورة ناشطة للغاية وعلى قدم المساواة ، في ايجاد حلول للمشاكل الملحة للتنمية العالمية .

وان الدول الممثلة في الاجتماع واثقة من أن سياستها المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بكفاح الشعوب من أجل الحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعي ، سياسة واضحة وأساسية ، ومن شأنها تيسير تعزيز السلم ونصرة القضية العظيمة المتمثلة في حرية الشعوب .

ان السياسة التي تتبعها الدوائر الامبريالية التي تشجع وتؤيد ، من ناحية ، النظم الفاشية وغيرها من النظم الرجعية على اقتران انتهاكات فاضحة وجماعية لحقوق الانسان ، وتحاول من ناحية أخرى ، استغلال مشكلة حقوق الانسان كذريعة لكي تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاشتراكية وغيرها وكذلك كيما تتهجم على النظام الاجتماعي الاشتراكي ، تولّد أيضا اتجاهات خطيرة في تطور الشؤون الدولية .

لقد انطلقت الوفود ، في معرض تبادلها لوجهات النظر ، من افتراض ان كافة الدول المشتركة في المؤتمر الاوروبي ، قد سلّمت في الوثيقة الختامية بالأهمية العالمية لحقوق الانسان وحرياته الأساسية التي يعتبر احترامها عاملا جوهريا من عوامل السلم والعدالة والرفاه اللازمة لتنمية علاقات ودية فيما بينها وفيما بين جميع الدول كذلك . وفي هذا الصدد ، فان تلك الوفود تعتقد بأن من واجبها التشديد على أن دعم وتشجيع السياسات الفاشية والعنصرية ، واعمال القمع ، والانتهاكات الصارخة والعديدة لحقوق الانسان ، وكذلك نشر الآراء المعادية للانسانية والافكار النزاعة الى التسلط العسكرى ومفاهيم الفاشية الجديدة والنازية الجديدة كلها أمور تتعارض بصورة مباشرة مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام الوثيقة الختامية المعتمدة في هلسينكي وغيرها من الصكوك الدولية .

وان الامبريالية ، بدعمها للنظم الرجعية التي تخوض حربا ضد الحركة التحررية الديمقراطية للجماهير الكادحة وتنتهك حقوق مواطنيها وترتكب جرائم همجية ضد شعوبها ، تتدخل ، بصورة وقحة ، في الشؤون الداخلية لتلك البلدان . والبلدان الاشتراكية عاقدة العزم على معارضة أى تدخل في الشؤون الداخلية للدول وتدعو الى الاحترام الدقيق لحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها بحرية .

Digitized by UN Library Geneva

وقد أعربت الدول المشتركة في الاجتماع ، من جديد ، وبالاجماع ، عن اقتناعها بأن الديمقراطية الحقة والانسانية الحقة لا تتمشيان مع الابقاء على الاجحاف الاقتصادى والاجتماعي والسياسي ولا مع التمييز القائم على أساس الجنسية أو العرق . فلا يتم في غير ظل الاشتراكية ضمان احترام الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها وكذلك حرية وصول جميع أفراد المجتمع الى العمالة والتعليم والثقافة والعلم والمشاركة في ادارة الدولة . ذلك أن منشأ النظام الاجتماعي الجديد مرتبط بالرغبة في تحقيق أبسط حق من حقوق الانسان الأساسية - الحق في العيش الكريم الخالي من الاستغلال - وبايجاد الظروف المواتية لتنمية الفرد تنمية متكاملة . وهكذا فان راية حقوق الانسان وحرياته هي راية الاشتراكية .

وبشعور من الاقتناع كبير ، ترفض البلدان الاشتراكية المشتركة في الاجتماع الافتراءات الموجهة ضدها من جانب الطبقات الحاكمة في دول تشهد شعوبها كل انواع الكوارث المتأتية عن البطالة الجماعية ، والاجحاف الوطني والاجتماعي ، والتمييز العنصرى والاجرام المنظّم والتردى الخلقي .

ان ميثاق الأمم المتحدة يفرض على جميع الدول التزاما بتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية وأعمالها بالنسبة الى الجميع بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين ، وعملا بهذا ، وتحليا من البلدان الاشتراكية بروح المبادرة والثبات ، فقد ساهمت مساهمة نشطة في صياغة واعتماد أهم المعاهدات والاتفاقات الدولية في هذا الميدان : العهدان الدوليان المتعلقان بحقوق الانسان . واتفاقية منع جريمة الزيادة الجماعية واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى والكثير غيرها . وتقوم هذه البلدان بتنفيذ كل أحكام تلك المعاهدات والاتفاقات تنفيذا عمليا .

وترى الدول المشتركة في الاجتماع أن من الضرورى تكثيف الجهود الدولية بغية حل المشاكل التي تمس مصالح الجنس البشرى كله ، وخاصة الاجيال الناشئة ، والعمل بجد على تحسين ظروف معيشة وعمل جماهير الشعوب واستئصال العنصرية والفصل العنصرى والدعاية للحروب والعنف واللاأخلاقية وكراهية الجنس البشرى .

غير أنه لا صلة على الاطلاق للتعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان بالجهود المبذولة من الخارج للتحريض على القيام بأنشطة معادية للاشتراكية من جانب افراد انتهجوا سبل انتهاك قوانين بلدانهم . ان أية محاولة للتدخل على هذا النحو في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة تشكل عملا يستهدف تقويض التعاون الدولي . ومثل هذا التدخل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ومع ما قبلته الدول المشتركة في المؤتمر الاوروبي من التزام صريح ، بموجب الوثيقة الختامية باحترام حق احداها الأخرى في أن تختار وتطور بحرية نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك حقها في أن تسن قوانينها وقواعدها الادارية الخاصة بها .

ان البلدان الاشتراكية الممثلة في الاجتماع لم تسمح ولن تسمح بأى تدخل في شؤونها الداخلية . وهي ، اذ تعلن ذلك بتصميم راسخ ، تشدد على انها ، تسترشد في هذا الصدد أيضا ، بالاهتمام بمزيد من التطور الايجابي في العلاقات الدولية ، كيما يتسنى ازالة العراقيل التي تعقد هذه العلاقات تعقيدا مصطنعا .

../..

Digitized by UN Library Geneva

وناقش المشتركون في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية مسائل تتعلق بتقوية وتنمية التعاون المتكامل فيما بين البلدان الاشتراكية الممثلة في الاجتماع . ولاحظوا ببالغ الارتياح أنه بعد اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية في بوخارست في عام ١٩٧٦ ، أضحى هذا التعاون القائم على المبادئ الماركسية اللينينية ، واحترام المساواة والاستقلال والسيادة الوطنية وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وكذلك على النفع المتبادل ، والمساعدة المتبادلة بين الرفاق وعلى التضامن الدولي ، أوسع نطاقا واكثر شمولا وأنه يغطي مجالات متزايدة الاتساع من الأنشطة السياسية والاقتصادية والتقنية والعلمية والايديولوجية والثقافية . وهذه العلاقات ، من حيث طبيعتها وغايتها ، لا تعيق العلاقات مع الدول الاخرى في اوروبا أو في اى صقيع آخر من أصقاع العالم .

وتعلن الدول المشتركة في الاجتماع رغبتها الأكيدة في توسيع نطاق العلاقات المتعددة الأطراف القائمة فيما بينها وجعلها مثالية ، وفي تكثيف التعاون في حل المشاكل الدولية التي تهم الجميع . كما تعرب عن رغبتها في العمل على زيادة تبادل الخبرات في البناء الاشتراكي والشيوعي وعن تصميمها على ذلك وعلى زيادة الاتصالات على كافة المستويات بين احزابها ودولها وكذلك بين النقابات ، ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية وغيرها من المنظمات الشعبية .

ويلاحظ المشتركون في الاجتماع أيضا وجود امكانيات واحتياطيات لمزيد من التوسيع والتكثيف للعلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل ، القائمة على أساس تعاقدى متين ، بين البلدان الاشتراكية التي يمثلونها ، سواء على اساس ثنائي او متعدد الأطراف ، في اطار مجلس التعاضد الاقتصادى ووفقا للمبادئ التي تمت الموافقة عليها بصورة مشتركة ، بغرض الاسراع بعملية بلوغ مستويات متساوية من التنمية الاقتصادية وبتقدم كل بلد اشتراكي ، وبرفع مستوياتها من الرفاه والتنمية . ويلاحظون أهمية البرامج الخاصة للتعاون المتعدد الأطراف للفترة الممتدة لغاية عام ١٩٩٠ ، التي تم اقرارها في الدورة الثانية والثلاثين لمجلس التعاضد الاقتصادى المعقودة في بوخارست ، والرامية الى المساعدة في سد احتياجات البلدان الاعضاء في المجلس من الوقود ، والطاقة ، والمواد الأولية والأغذية ، والآلات ، والمعدات والتكنولوجيا المتقدمة . وتمثل هذه البرامج مزيدا من التقدم في تنمية وتكثيف التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، كما انها توسع من امكانيات الانتفاع بصورة أكمل ، من مزايا الاشتراكية بوصفها نظاما اجتماعيا .

ولاحظ المشتركون بالتنمية الناجحة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف فيما بين البلدان الممثلة في الاجتماع في مجالات العلم ، والثقافة ، والتربية ، والاعلام ، والاذاعة ، والتليفزيون ، والاتصالات فيما بين الشعوب ، والسياحة . وقد أكدوا من جديد رغبتهم في زيادة توسيع نطاق التعاون في جميع هذه المجالات ، وتحسين الدعاية لمنجزات كل منها في البناء الاشتراكي والشيوعي وفي النشاط من أجل تنمية الديمقراطية الاشتراكية ، وتحسين توجيه الحياة السياسية والاجتماعية ورفع مستويات المعيشة المادية والروحية للطبقات العاملة .

ولاحظ الاجتماع بارتياح مغزى الرحلات الفضائية التي قامت بها أطقم دولية من رجال الفضاء

Digitized by UN Library Geneva

في البلدان الاشتراكية ، لما ينطوى عليه في الصداقة والتعاون المثمر في غزو الانسان الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ، وأعلن أن هذا التعاون سوف يستمر .

ويعلن المشتركون في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية عن تصميم احزاب وحكومات بلدانهم الراسخ على العمل باستمرار على تعزيز الصداقة والتعاون على قدم المساواة بينها وبين كافة الدول الاشتراكية والقوى التقدمية في عصرنا . وهم مقتنعون بأنه في ظل الأوضاع السائدة اليوم التي تواصل فيها الامبريالية اتباع سياسة سيطرة واضطهاد وظلم ، يكتسب التأكيد على نوع جديد من العلاقات الدولية ، وتعزيز الوحدة والتلاحم فيما بين البلدان الاشتراكية أهمية خاصة. وبانتهاج هذا السبيل ذاته تصان على أنجح وجه مصالح كل الشعوب العاملة على بناء مجتمع جديد ، وتنمو سلطة الاشتراكية في العالم على نحو مستمر ، ويتعزز دور البلدان الاشتراكية في انعاش وتجديد الحياة الدولية وتعميق الانفراج ودعم السلم .

واذ تعلن الدول الممثلة في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية ، من جديد ، عن تصميمها على مضاعفة جهودها لتقوية السلم ، وصيانة الأمن ، وتطوير عملية الانفراج وتوسيع التعاون الدولي ، فهي تناشد كافة الدول الاوروبية ، وكل دول العالم وشعوبه ، القيام بما يلي :

١ - ان تعقد العزم على اتباع درب التقيد الصارم بسياسة تقوم على السلم والانفراج ، ونبذ استعمال القوة او التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، والتسوية السلمية لجميع المنازعات ، والادانة غير المشروطة للحروب العدوانية ، وازالة الحروب بين الدول ازالة تامة من حياة الانسان ، ووقف سباق التسلح ، واستئصال مخلفات "الحرب الباردة" استئصالا نهائيا من شأفته .

ان تطلع ملايين البشر في جميع القارات الى عالم يخلو من المنازعات العسكرية ليس حلما بالمدنية الفاضلة (يوتوبيا) . فبالامكان تحقيقه وتحويله الى حقيقة واقعة عن طريق جهود مشتركة يبذلها كل من كان مستعدا للنضال من أجل هذا العالم .

٢ - ان تضغط من أجل اجراء مفاوضات مبكرة فيما بين الدول النووية الخمس - وهي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والولايات المتحدة الامريكية ، وبريطانيا ، وفرنسا ، والصين - لفرض ازالة الاسلحة النووية بجميع انواعها من ترسانات الأسلحة في الدول وتحويل الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية وحدها .

ان عبقرية الانسان لم تكتشف أعظم مصادر الطاقة - الا وهو طاقة النواة الذرية - من أجل تحطيم الحضارة بمساعدة من هذا المصدر . والحكمة الكبرى اليوم تكمن لا في زيادة سرعة سباق التسلح وبالتالي زيادة خطر حدوث كارثة نووية بل في تخليص الجنس البشرى من خطر حرب جديدة .

٣ - ان تلح بحزم على ان تتوصل البلدان التي تملك اعظم الامكانات العسكرية والذرية ولا سيما الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، التي تتحمل مسؤولية خاصة عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، دون ابطاء الى اتفاق بشأن تخفيض ميزانيتها العسكرية بنسبة مئوية معينة أو بدرجات متماثلة ، كخطوة اولى في هذا السبيل ، خلال السنوات الثلاث القادمة . ان الأمم لا يسعها ذلك العبء المتزايد أبدا من المصروفات التي لا طائل من ورائها التي تنفق على صنع ادوات دمارها .

../..

Digitized by UN Library Geneva

ان الناس في جميع انحاء العالم ينتظرون تخصيص موارد أكبر لرفع مستويات معيشتهم وتطوير الخدمات الصحية وتحسين التعليم وتلبية احتياجاتهم الثقافية . والبلدان النامية على حق تماما في مطالبتها بتحويل جزء على الأقل من الانفاق العسكرى لزيادة المساعدة الاقتصادية والتقنية التي تقدم اليها . وهذا يمكن بل ويجب ان يتم .

٤ - زيادة الجهود من قبل الدول والحكومات من أجل العمل ، بأسرع ما يمكن ، على اختتام المحادثات الجارية حول الحد من سباق التسلح ووقفه في اتجاهاته الرئيسية ومن أجل تضافر جهود جميع الدول لوضع وتنفيذ تدابير نزع السلاح ؛ والشروع بايجابية نحو تحقيق الافكار والتوصيات التي حظيت بموافقة عامة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

ان الزمن لا ينتظر . وفيما يختص بانهاء سباق التسلح فان الزمن لم يعد من الممكن حسابه بالسنين ، ولا بالعقود بالطبع . والمطلوب من الدول المشتركة في المفاوضات اتخاذ خطوات جسورة يمكن أن تكفل النجاح للمحادثات . ويمكن تحقيق هذا النجاح اذا انعكست ارادة الشعوب بشكل صادق على سياسات جميع الحكومات .

٥ - العمل في تصميم من أجل تقدم قضية الانفراج العسكرى في اوروبا واتخاذ خطوات فعالة لتخفيض مستوى المواجهة العسكرية في القارة الاوروبية مع ضمان قدر متساو من الأمن لجميع الدول الاوروبية . والى هذا ندعو الدول المشتركة في المؤتمر الاوروبي ومفاوضات فيينا الخاصة بتخفيض القوات المسلحة وخفض التسلح في اوروبا الوسطى .

٦ - القضاء بأسرع ما يمكن على الرواسب الباقية للاستعمار وسياسة الاستغلال الامبريالي الجديد التي تعتبر المصدر الرئيسي للتخلف والعمل على اقتلاع جذور القمع الوطني والعنصرى .

ان من حق الشعوب غير القابل للتصرف ، في جميع القارات ، ان تعيش في ظروف السلم ، والاستقلال والحرية ، وأن تمارس سيادتها على ثروتها الوطنية لضمان ازدياد رفاهيتها وضمان الكرامة والسعادة لجميع مواطنيها . وليس لأحد الحق في التدخل في شؤونها الداخلية التي لها ولها وحدها أن تقررها . ويجب على الجميع ادانة ومقاطعة الأنظمة الاستعمارية والعنصرية في افريقيا وفي أى منطقة أخرى في العالم بوصفها من اعداء السلم والانسانية .

٧ - الكفاح باصرار من أجل اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي واقامة نظام اقتصادى دولي جديد يضمن النجاح في القضاء بصورة اسرع على التخلف الاقتصادى في البلدان النامية وتحقيق التقدم الديناميكي لجميع الشعوب وكل البشرية .

٨ - اتخاذ التدابير الفعالة لضمان أن تتوطد في العلاقات الدولية ، دائما قيم المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، واحترام الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية ، وحق كل شعب غير القابل للتصرف في أن يختار بحرية طريق تنميته وفقا لارادته وآماله ؛ واقامة العلاقات بين الدول على أساس من المراعاة التامة للمبادئ التي وافق

Digitized by UN Library Geneva

عليها مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا ؛ واتباع سياسة التعايش السلمي بكل حرص . وفي هـــذا الصدد ، تعيد الدول الممثلة في الاجتماع تأكيد اصرارها على السعي لاقامة وتنمية علاقات واسعة على أساس من المساواة ، والتعاون بين جميع البلدان في العالم .

* * *

ولن تدخر الدول الممثلة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية أى جهد في الكفاح من أجل تحقيق هذه الاهداف وتحقيق الآمال العادلة للشعوب . وسوف تتعاون لهذا الغرض تعاونا أوثق ، وتعمل معا في الشؤون الدولية في نفس الوقت الذى تحتفظ فيه كل منها بحقوقها السيادية .

وفي نفس الوقت ، تعتبر الدول الممثلة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية ان من الضرورى لنجاح هذا الكفاح تضافر جهود جميع الدول ، بغض النظر عن أنظمتها الاجتماعية والسياسية واشتراكها أو عدم اشتراكها في الاحلاف العسكرية . وهي تعتزم العمل بايجابية لتشجيع زيادة هذا التعاون على أساس من التعايش السلمي ، وتعرب عن استعدادها لتقديم مساهمتها البناءة في هذا التعاون .

وهي تؤيد دعم دور وفعالية الامم المتحدة وفقا لمبادئ ميثاقها ، لصالح دعم السلم والأمن الدولي وتعميق الانفراج وايجاد حل عادل للمشاكل الدولية الملحة ودعم قضية حرية وتقدم جميع الشعوب .

وفي الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، ومن أجل السلم والأمن ودعم الانفراج الدولي ولوقف سباق التسلح ، تعلق البلدان الاشتراكية الممثلة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية أهمية كبرى على تنمية التعاون والعمل المشترك بينها وبين بلدان عدم الانحياز . وهي تعتبر حركة بلدان عدم الانحياز عاملا ايجابيا في السياسة الدولية وتلاحظ دورها المتزايد في الشؤون العالمية .

وسوف تعمل الاحزاب الشيوعية وأحزاب العمال للبلدان الممثلة في الاجتماع على زيادة تنمية تعاون الرفاق المثمر مع الاحزاب الشقيقة في اوروبا وفي العالم أجمع . والبلدان الاشتراكية على استعداد لاجراء حوار بناء مع الاشتراكيين والديمقراطيين ــ الاجتماعيين والديمقراطيين المسيحيين ومع الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية ، ومع جميع الحركات الاجتماعية التي تنادى بوقف سباق التسلح وازالة خطر الحرب ودعم وتعميق الانفراج الدولي .

Digitized by UN Library Geneva

وتدرك الدول الاعضاء في معاهدة وارسو التي التقت من أجل اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية ، جيدا ، اتساع نطاق وصعوبة المشكلة الاساسية وهي مشكلة دعم السلم . غير أنها تدرك جيدا أيضا أن الحياة والعمل والمستقبل الافضل لجميع الشعوب بغض النظر عن أنظمتها الاجتماعية أو القارة التي تعيش فيها ومستوى تنميتها الاقتصادية يعتمد على حل هذه المشكلة . وسوف تفعل كل ما في وسعها لضمان حل هذه المشكلة الكبيرة حتى تدخل البشرية القرن الحادى والعشرين في ظروف من السلم الدائم والتعاون الدولي الواسع .

عن جمهورية بلغاريا الشعبية

تودور زيفكوف

الامين الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغارى ،

رئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية

عن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية

غوستاف هوساك

الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا ،

رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية

عن الجمهورية الديمقراطية الالمانية

ايريك هونيكار

الامين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكى لالمانيا ،

رئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية الالمانية

عن جمهورية هنغاريا الشعبية

جانوس كادار

الامين الاول للجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكي الهنغارى

عن جمهورية بولندا الشعبية

ادوارد غيريك

الامين الاول للجنة المركزية لحزب العمال البولندى المتحد

عن جمهورية رومانيا الاشتراكية

نيكولاى شاوشسكو

الامين العام للحزب الشيوعي الروماني ،

رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية

عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

ل . أ. بريجينيف

الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ،

رئيس مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva